

# أوهام نهاية المقاومة

## بين الادعاء والواقع

ناصر الحسيني

# أوهام نهاية المقاومة

## بين الادعاء والواقع

ناصر الحسيني

فهرس المحتويات

- 3 ..... مقدمة
- 4 ..... 1 - الادعاء: المقاومة انتهى دورها بعد تحرير لبنان عام 2000
- 4 ..... الهدف: تغيير الوجة السياسية للحكم في لبنان باتجاه التطبيع مع "إسرائيل"
- 4 ..... 2 - الادعاء: المقاومة لم تعد قادرة على حماية لبنان
- 4 ..... - الهدف: نزع سلاح المقاومة
- 5 ..... 3 - الادعاء: نريد دولة قوية وجيشًا قويًا
- 5 ..... - الهدف: تعزيز المكون الأمني للنظام السياسي حماية له من الاعتراض على تبعيته
- 6 ..... 4 - الادعاء: المقاومة تخدم أجندات خارجية
- 6 ..... - الهدف: شيطنة المقاومة لمنع النظام اللبناني من تبنيتها ورعايتها
- 6 ..... 5 - الادعاء: لا يمكن بناء اقتصاد مع وجود المقاومة
- 6 ..... - الهدف: تحميل المقاومة مسؤولية أزمة سبقتها بعقود
- 8 ..... 6 - الادعاء: سلاح المقاومة عبء على لبنان نتيجة فائض القوة
- 8 ..... - الهدف: تحميل المقاومة مسؤولية التعثر الداخلي
- 8 ..... خاتمة
- 9 ..... ملحق: جدول تمّ توليده بواسطة الذكاء الصناعي

يعمد خصوم المقاومة في الداخل على اتهامها بسائر الاتهامات المملفة وتحميلها مسؤولية التوترات والنزاعات السياسية والأمنية والاقتصادية وسائر حلقات التعثر الداخلي، فيما تؤكد المقاومة أن سلاحها يُعتبر سبباً رئيسياً في منع العدو الصهيوني من تنفيذ مخططاته في لبنان بإقامة نظام صديق له مع ترتيبات أمنية، واحتلاله للأراضي اللبنانية وإقامة مستوطنات فيها وفق الرؤية التوسعية التي لديه. وبالتوازي، تشارك الدول التي لديها وصاية سياسية قوية على النظام اللبناني مثل الولايات المتحدة والسعودية في التدخل في الشؤون اللبنانية ومواجهة المقاومة كون لبنان ساحة تنافس إقليمية ربطاً بما يعتبرونه امتدادات للنفوذ الإيراني.

وقد تبدو المشكلة السياسية الحالية في لبنان بين المقاومة وخصومها نتيجة اختلالات أمنية وحاجة "إسرائيل" لتأمين حدودها ومستوطناتها عند الحدود اللبنانية، ويطلب من يرفع شعار "حياد" لبنان بإنهاء المقاومة بعد انتهاء دورها إثر التحرير عام 2000، فيما يستمر الضغط على الحاضنة الاجتماعية عبر الحرب الناعمة والتهديد بشن الحرب مجدداً على المقاومة واستخدام الاقتصاد كسلاح سياسي سعياً إلى تجفيف مقدرات المقاومة ومحفزات وجودها. وبذلك فإن من يرفع شعار "الحياد" ينقل تهمة التبعية للبنان ونظامه السياسي للمحور الإيراني، إلى الجانب الذي يدعي الاستقلالية وتمثيله المصالح اللبنانية الذي يغادر مربع الحياد وينحاز إلى المحور الغربي - الأمريكي - السعودي المعادي للمقاومة، فيصبح الإصلاح ودولة المؤسسات والدولة القوية واستقلالية القرار رهينة التبعية للإرادة الأمريكية، تحت طائلة توقيع العقوبات على لبنان ومسؤوليه.

فالمشكلة بالأساس هي سياسية-سيادية لا أمنية فقط تتعلق بفعل المقاومة العسكري وتداعياته على السياسية والاقتصاد، حيث أن مطلب إنهاء حالة العداء مع "إسرائيل" وتدفع الاستثمارات إلى الداخل اللبناني وإعادة إعمار ما دمره العدوان الصهيوني على لبنان، وانتهاء حالة الحصار الاقتصادي، مشروطةً سياسياً بالاصطفاف مع الغرب.

تستحضر هذه الورقة بعض العناوين التي تساق ضدّ المقاومة بهدف إنهاءها، ويجادل بها مسؤولوا السلطة اللبنانية وأحزاب سياسية مناوئة تمهيداً أمام مسارات سياسية تنتهي بالتطبيع مع "إسرائيل"، وعلى رأس هذه العناوين مطلب احتكار الدولة اللبنانية "قرار السلم والحرب"، وبسط الدولة سيادتها على كافة الأراضي اللبنانية، وتعزيز المكون الأمني من جيش لبناني وقوى أمنية للسيطرة على الداخل وليس بمواجهة "إسرائيل"، ونزع السلاح من أي مجموعات شعبية أو تنظيمية أخرى حتى ولو كان للدفاع عن السيادة وتحرير الأرض، والتخلص من المقاومة بحجة أنها تعيق النمو الاقتصادي، وغير ذلك من العناوين.

وقد تمّ تحليل هذه الادعاءات والهدف من طرحها والوقائع التي تدحضها، وأستُخدم الذكاء الصناعي في تجميعها في جدول وما يتفرع عنها من عناوين.

## 1 - الادعاء: المقاومة انتهى دورها بعد تحرير لبنان عام 2000

الهدف: تغيير الوجهة السياسية للحكم في لبنان باتجاه التطبيع مع "إسرائيل"

- التحليل: "انتهاء الدور" بعد التحرير لا يعني زوال وجود المقاومة السياسي وإقامة علاقات طبيعية مع "إسرائيل"

تقول القاعدة المنطقية أن ما انتهى دوره لا يُفاوض عليه ولا يُخشى منه، والحال أن النظام اللبناني يسعى للتخلص من سلاح المقاومة الذي يهدد وجوده الاحتلال الصهيوني، والذي من أجله تشكلت المقاومة عام 1982.

وفعلياً، استمر دور المقاومة بعد التحرير في تمكين الدولة اللبنانية من تحقيق سيادتها في الجنوب اللبناني أو في فرض ترسيم حدودها البحرية بما يضمن حقوق لبنان، لأنّ حضورها ووزنها السياسي راكم قوة سياسية للدولة وإن لم تكن هذه المقاومة تمارس نفس الفعل التحرري بواسطة الفعل العسكري. واليوم ولأنّ هذا الحضور ما زال فاعلاً وحاضراً تريد قوى الوصاية الخارجية إنهاء هذه الشكل من أشكال السيادة القائم على العداء مع "إسرائيل"، بيد أن أسباب قيام المقاومة منذ العام 1982 عادت باحتلال الصهاينة أجزاء معتبرة من جنوب لبنان وقيامهم بالانتهاك اليومي للسيادة اللبنانية.

إنّ مطلب إنهاء المقاومة سيكشف ظهر لبنان أمام قوة توسعية صهيونية وسيصبح لقمة سائغة سهلة البلع والخضوع، في وقت تغيّرت فيه موازين القوى لصالح "إسرائيل"، بعدما تغير الحكم في سوريا وانقلبت الأولويات لديه من العداء التام إلى استسهال الخضوع والتنازل أمامه، وإذا ما تمّ نزع سلاح المقاومة في كل لبنان وحلها تنظيمها وصولاً إلى تجريمها واعتبارها خارج الأطر الشرعية للدولة اللبنانية، فإنّ البلد سيقبل على سيناريوهات سياسية بما فيها من صيغ التقسيم والتفتيت، والتي تشهدها دول في المنطقة انقلب نظامها من حمل لواء العداء لـ "إسرائيل" إلى التطلع إلى إقامة علاقات طبيعية معها، وكما تضمن هذه الصيغة الجديدة عدم بروز أي تيارات عروبية أو قومية أو إسلامية تجدد تجربة المقاومة بوجه "إسرائيل".

## 2 - الادعاء: المقاومة لم تعد قادرة على حماية لبنان

- الهدف: نزع سلاح المقاومة

- التحليل: إذا كانت غير قادرة، فلماذا يُنظر إليها كخطر استراتيجي؟

تقوم فلسفة المقاومة على وظيفة رفع خسائر الاحتلال العسكرية وأكلافه السياسية، بما يدفع الصهاينة لإعادة النظر في جدوى احتلالهم، وهو ما حصل فعلاً بانسحابهم دون قيد أو شرط عام 2000 وليس نتيجة قرارات أممية أو باتفاقات أمنية أو سياسية مع السلطة اللبنانية. وقد مثّلت المقاومة في لبنان نموذجاً دفع لتشكيل كيانات رديفة للدفاع عن الدول القومية المهتدة في سيادتها كما حصل في العراق واحتلال تنظيم داعش لمساحات واسعة منه، كما سوريا. بالمقابل، تعتمد الوصاية الأجنبية في دولنا العربية على استتباع قواها الأمنية من جيش وقوات عسكرية تحت عناوين التعاون والتدريب وعقد اتفاقات التسليح التي تحصر استعمال السلاح في نواحي محددة، وتمنع استعمالها ضدّ الاحتلال الإسرائيلي، وفي لبنان يمنع على ضباط وجنود الجيش استخدام أي سلاح أمريكي مهما كان نوعه أو حجمه بوجه الاحتلال الإسرائيلي، تحت طائلة المساءلة وحجب المساعدات العسكرية والفنية عنه وقطع التعاون، فيما تردي الحالة الاقتصادية وانهيار العملة وصل إلى حدّ بات معها راتب الجندي لا يفي بنقله من وإلى نقطة عمله، ودفعت هذه الحالة قيادة الجيش إلى قبول الهبات والمساعدات من دول عربية بإذن أمريكي لتمويل رواتب

الجنود والضباط، في تجلّ للحصار الاقتصادي والمالي المفروض على لبنان، وتصح حينها المقارنة في القدرة على الفعل ما بين المقاومة والجيش اللبناني، ونفهم المقاربة التي تقول بأنّ الجيش اللبناني لا يقدر على مواجهة العدو الصهيوني وليس لديه القرار السياسي بذلك نتيجة التبعية للصياغة الأمريكية، في حين أنّ المقاومة كيان عسكري لديه عقيدة صلبة وليس أمامه عوائق موضوعية تمنعه من مواجهة الاحتلال للأرض اللبنانية، فالمطلوب نزع هذه القدرة الاستراتيجية كفكرة ومقدرات من يد المقاومة وإنهاء حالة العداء بين الدولتين اللبنانية والصهيونية كبداية لمشوار التطبيع مع "إسرائيل".

### 3 - الادعاء: نريد دولة قوية وجيشًا قويًا

- الهدف: تعزيز المكون الأمني للنظام السياسي حماية له من الاعتراض على تبعيته

- التحليل: تعزيز القوى العسكرية الوطنية مشروط باقتصار فاعليتها على الداخل وعدم التصدي لـ "إسرائيل"

تربط الوصاية الأجنبية على النظام اللبناني ما بين توافر قوام عسكري مدرب ومنظم وما بين قدرته على تنفيذ القرارات السياسية للسلطة ومنها قرار السلطة في 5 و 7 آب 2025 بحصر السلاح بيد الدولة اللبنانية وخطة نزعها من يد المقاومة، والقول بأنّه لم يعد هناك حاجة للمقاومة وسلاحها طالما أنّ الجيش اللبناني عزّز قدرته وانتشر في الجنوب وسوف يعمل على استعادة الأرض المحتلة وحماية السيادة اللبنانية. كما تربط ما بين إعادة إعمار ما هدمه العدوان الصهيوني على لبنان وشرط تجريد المقاومة من سلاحها. وبذلك فإنّ [تقوية المكون الأمني من جيش وقوى أمنية](#) أمام اختبار مواجهته التبعات الشعبية والرفض السياسي المعلن من المقاومة وبيئتها الحاضنة لتنفيذ قرارات غير ميثاقية، حيث أنّ القرارين أعلاه اتخذهما مجلس الوزراء في غياب وزراء الطائفة الشيعية الذين لم يوافقوا عليهما، وليس لخدمة أغراض الدفاع عن لبنان بوجه الاعتداءات الصهيونية. وفي بيانها الوزاري التزمت الحكومة "مسؤولية أمن البلاد والدفاع عن حدودها" وتمّ إرسال أكثر من 10 آلاف جندي إلى الجنوب لكنهم مجردين من أي قرار سياسي بجبهه الاعتداءات الصهيونية التي طالت عناصره غير مرة، ولم يستطع هذا العدد الكبير من الجنود تأمين السلم والأمن للمواطنين. وغدا شعار امتلاك "قرار الحرب والسلم بيد الدولة" حبراً على ورق لأنّ قرار الحرب هو بيد العدو الصهيوني.

من جهة أخرى، كان شعار الدولة القوية ملازمًا لكل الجهود السابقة، ومثل تلك الدولة تحتاج إلى شروط بنيوية يفتقدها النظام السياسي اللبناني، ولم يكن للمقاومة أي علاقة بتقويض هذا الشعار، وهي من تنادي بوجود الدفاع عن السيادة اللبنانية عبر قوى لبنان الذاتية وعبر جيشه الوطني وتطلب بتعزيز قدراته، ولطالما أعلن عن منح وأعطيات بمليارات الدولارات لتسليحه ولم يتم الوفاء بها، وأبرزها [تعهد السعودية نهاية عام 2013 بتمويل صفقة أسلحة](#) فرنسية للجيش اللبناني بقيمة 3 مليارات دولار. كما تصدّى النظام السياسي اللبناني نفسه لمبادرات أخرى حقيقية لتسليح الجيش أعلنت عنها دولٌ مثل روسيا وبلجكا وإيران وغيرها من الدول... ولذلك فإنّ هدف حصر السلاح ونزعه من يد المقاومة على هذه الخلفية الأمنية الهشة للبنان وتعرية قراره السيادي من أي مناعة حقيقية بوجه التبعية والارتهان، يعتبر تفریطاً بأحد أوراق القوة التي بين يديه، امتثالاً للإملاءات الخارجية والتي تريد صيانة أمن "إسرائيل".

#### 4 - الادعاء: المقاومة تخدم أجندات خارجية

- الهدف: شيطنة المقاومة لمنع النظام اللبناني من تبنيها ورعايتها

- التحليل: الاعتراض ليس على التبعية بل على وجهتها

أسهمت تطورات المنطقة وخاصةً بعد طوفان الأقصى وتوالي الاعتداءات الإسرائيلية والأمريكية على دول المنطقة من سوريا واليمن والعراق وإيران، في التأثير على سياسة الأنظمة العربية في المنطقة بعد استشعارها الخطر على وجودها، خاصةً بعد مجيء الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى سدة الرئاسة وتسلطه بالقوة العسكرية على سيادة الدول، والخوف من فرض العقوبات عليها إن هي خالفت إملاءات السياسة الأمريكية ومن ضمنها قطع العلاقات مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وعَقِبَ العدوان الصهيوني الوحشي على لبنان وتدايعاته المؤلمة وسقوط النظام السوري الذي كان بمثابة رئة المقاومة التي تتنفس بها، تشكّل نظام لبناني يرى في الأحداث المحيطة به ما يبرر له تقديم التنازلات للعدو الصهيوني وتنفيذ الإملاءات الأمريكية. وتتعامل الحكومة الحالية مع المقاومة على أنها تخدم أجندة غير لبنانية ويتعارض وجودها مع سعيها مسك قرار الحرب والسلم بيدها وبسط سلطة الدولة على كافة الأراضي اللبنانية. وفي الآونة الأخيرة، نشط المسؤولون اللبنانيون من رئيس الجمهورية إلى رئيس الحكومة مروراً بوزير الخارجية ذي الميول اليمينية وزملائه في الحكومة، برفض أي موقف إيراني يتعلق بالدفاع عن المقاومة الوطنية والتنديد بالعدوان الصهيوني المستمر على لبنان، بحجة أنه تدخل في الشؤون السيادية اللبنانية. بالمقابل، يتسامح المسؤولون مع الإملاءات الأمريكية والسعودية الواضحة والعلنية التي يطلقها مسؤولو البلدين بشأن ما يجب على النظام اللبناني فعله، والتي [وصلت إلى التلميح بضم لبنان إلى سوريا](#)، وطريقة مواجهة نفوذ حزب الله ومحاصرة البيئة الشيعية الحاضنة له مالياً واقتصادياً وسياسياً، ويتمحور [التدخل السعودي](#) والأمريكي في السياسة اللبنانية بشكل رئيسي حول محاصرة نفوذ حزب الله وإيران، وذلك عبر دعم قوى سياسية حليفة مالياً، والتدخل في التعيينات الأمنية والسياسية، والضغط الاقتصادي، ومنع إعادة الإعمار، ومنع الاستثمارات، وفرض العقوبات الشاملة على القطاعات المالية إن هي ساهمت في تعاملات تخص المقاومة أو بيتتها، [واشتراط معايير سياسية وعسكرية](#)، وفي مقدمتها عدم قتال الجيش الإسرائيلي، لتقديم المساعدات للجيش اللبناني، [والتدخل المباشر في تشكيل الحكومات](#) والانتخابات الرئاسية والبرلمانية لضمان وصول قوى حليفة، مع التركيز مؤخراً على إحداث تغيير تراكمي في البنية السياسية.

#### 5 - الادعاء: لا يمكن بناء اقتصاد مع وجود المقاومة

- الهدف: تحميل المقاومة مسؤولية أزمة سبقتها بعقود

- التحليل: الاقتصاد مُعطل أصلاً بفعل النظام الريعي والفساد وغياب أي رؤية اقتصادية تنموية

يجادل خصوم المقاومة أن الأخيرة تعيق تعافي الاقتصاد اللبناني بفعل هزّها عامل الاستقرار والأمن الضروريان لنمو الاقتصاد، ولأنّ الأمريكي وحلفائه يمنعون دخول الاستثمارات إلى لبنان بسببها، وأنّ السبيل إلى الخروج من هذا الحصار هو التسليم بالشروط الأمريكية بشأن نزع سلاح المقاومة وإنهاء مشروعها في لبنان. يقابل ذلك منطق أنصار المقاومة الذي يُرجع الأزمة الاقتصادية إلى أسباب بنيوية قام عليها البناء الاقتصادي اللبناني (النظام الريعي والفساد)، وأنّ لوجود المقاومة في لبنان عقب التحرير كان له أكبر الأثر في ضمان الاستقرار السياسي وضبط الأمن الداخلي، حيث ازدهرت السياحة الموسمية، وتدفقت الرساميل والاستثمارات وشهد الاقتصاد فترة لا بأس بها من النمو، وقبل

التحرير أيضاً شهدت فترة التسعينيات إقامة الجسور وشق الطرقات وبناء المستشفيات الحكومية ومجمعات المدارس الرسمية وغيرها من البنى التحتية في عهد الرئيس رفيق الحريري، الذي أوثق العلاقة مع قيادة حزب الله وجرت التفاهات على إدارة الرئيس الحريري للشق الاقتصادي بينما تستمر المقاومة في عملها ضد قوات الاحتلال الصهيوني.

ومن المسلمات أن حزب الله في أدائه السياسي تجاه الداخل اللبناني يحرص على استدامة الامن والاستقرار رغم الجهود الجبارة في نصب الكمائن السياسية له وسعي أجهزة الاستخبارات لإثارة الفتن المذهبية وتسقيط عمل المقاومة، ونظرة سريعة على سلوك قيادة المقاومة في معالجتها لأحداث أمنية - سياسية ماضية تُظهر حرصها الشديد على الأمن الداخلي والسلم الأهلي، مثل فتنة أحمد الأسير (2012-2013)، التهديد المستمر وقطع طريق خلدته جنوبي العاصمة ابتداء من عام 2021، التعرض لمسيرة سلمية نظمها حزب الله وحركة أمل في الطيونة تشرين الأول 2021، التعرض لمحمولة صواريخ للمقاومة في بلدة شويبا آب 2021، التعرض لشاحنة سلاح للمقاومة في الكحالة آب 2023، وغيرها الكثير من حالات الاستفزاز التي تطيح بعامل الاستقرار الداخلي التي تحرص عليه المقاومة.

من جهتها، لا تربط السلطة اللبنانية نفسها ما بين استمرار المقاومة ضد الاحتلال الصهيوني وما بين النمو الاقتصادي، وتسعى إلى تغييب أثر التوتر الأمني الدائم في الجنوب بفعل الاحتلال الصهيوني وتبرز جهودها الحكومية في "الإصلاحات الاقتصادية" والتعافي من أثر الأزمة المالية وانهيار العملة، وقد استعرض مؤخرًا رئيس الجمهورية في مقابلة تلفزيونية الأرقام الدالة على ارتفاع المؤشرات الاقتصادية، معلناً أن النمو بلغ 5 بالمئة عام 2025، وهو العام الذي شهد على 13,275 انتهاكاً للسيادة اللبنانية، بينها 1645 غارة، وترتب على هذه الخروقات المستمرة للسيادة استشهاد 353 شخصاً وإصابة 988 آخرين بجروح.

إضافة إلى ذلك، فإن استمرار النموذج السابق القائم على قطاعات الخدمات المالية والسياحة وإهمال قطاعات أخرى مثل الزراعة والصناعة والاستشفاء والتعليم وغياب أي رؤية اقتصادية حقيقية بحسب الخبراء، هو واقع يسبق وجود المقاومة منذ ما قبل عام 1982، وأتى الحصار الأمريكي للبنان ليجهض أي انتظارات بانتعاش الدورة الاقتصادية، مشروطاً وقف عمل المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي والانخراط في ترتيبات المنطقة الخاصة بدمج وتطبيع "إسرائيل". وتعمل الإدارة الأمريكية وحلفائها بشكل حثيث على تسييس كل مقدرات الدولة اللبنانية ومصالح اللبنانيين الحيوية، حيث تمّ منع استرجار الكهرباء والغاز من مصر والأردن، وعمدت شركة توتال إلى تأخير وعرقلة الاستفادة من المكامن الغازية في البحر اللبناني، وفُتحت المنافذ البحرية والبرية والجوية من مرافئ ومعابر ومطارات أمام ممثلي وضباط السلطات الأمريكية بحجة مراقبتها، وجرى ترسيم الحدود البحرية مع قبرص رغم المعارضة التركية لها، وغيرها الكثير من الأمثلة على التسييس وتضييق الخيارات أمام النظام اللبناني بفعل التهديد بالعقوبات إن لم ينفذ الرغبات والإملاءات الأمريكية وإبداء التبعية الطوعية. وعليه، فإنّ الادعاء أنّ عمل المقاومة يتسبب بتعثر الاقتصاد هو شماعة لاستمرار النموذج الريعي القديم وحرص رعاته خاصة في القطاع المالي والمصرفي على مصالحهم الخاصة ومناصبهم الحكومية، مستفيدين من الغطاء الخارجي للإفلات من إمكانية المحاسبة بفعل التبعية التي ترخي ظلّها على الواقع الحكومي، الأمر الذي أدّى إلى كوارث اقتصادية كان من نتائجها سرقة مليارات الدولارات من أموال المودعين والقيام بـ "هندسات مالية" قام بها البنك المركزي خلاف القانون، وتهريب الأموال الصعبة بمليارات الدولارات إلى الخارج، وغيرها من أوجه الفساد المتفشى في هذا النموذج الاقتصادي، والمقاومة بريئة منه ومن كل ممارساته.

## 6 - الادعاء: سلاح المقاومة عبء على لبنان نتيجة فائض القوة

- الهدف: تحميل المقاومة مسؤولية التعثر الداخلي

- التحليل: المقاومة أمنت الاستقرار والهدوء وفائض القوة لم تسخره في الإمساك بالسلطة والإخلال بالسلم الأهلي

مض 25 عامًا على تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي، ونعم شعبه بالأمان وازدهرت ربوعه بالسياح العرب والأجانب، لكن الحكومات المتوالية، والحكومة الحالية التي توصف بأنها أكثر الحكومات استقلالية عن المحور الإيراني، لم تنجح في تأمين المصالح الحيوية للسكان، وهي أزمات مزمنة لم تفلح جهود المسؤولين في حلها نتيجة غياب الرؤية التنموية وتسلسل الفساد على مفاصل الدولة وبفعل وجود الوصاية الخارجية التي لا تقيم أي اعتبار حقيقي للمصالح اللبنانية، حيث استمرت أزمة الكهرباء واستفحلت، ولم يتم إنصاف التعليم الرسمي والجامعي وموظفي الإدارات الرسمية وسائر القطاعات التي تأثرت بالأزمة المالية بتحقيق جزء من مطالبهم، ولم يتمكن القضاء بعد سنوات من التحقيقات في أداء حاكم مصرف لبنان و "هندساته المالية" وتبخر مليارات الدولارات من كشف المسؤولين الفعليين عن السرقات وعن الانهيارات المالية. وعلى نفس المنوال والنموذج السابق في إدارة الملفات وإقرار القوانين لصالح الطبقات المتنفذة على حساب الناس ومصالحهم، والتي بذل حزب الله الجهد في معارضتها وتصويب مساراتها، أقرت الحكومة الحالية قانون الفجوة المالية الذي يجهل المسؤولية عن الانهيار المالي وسرقة أموال المودعين، كما أعدت الحكومة مشروع الموازنة دون أي اعتمادات لإعادة إعمار ما هدمه العدوان الصهيوني الواسع على لبنان وغابت أجهزتها عن دعم صمود الأهالي في الجنوب، ولم تزل مهمة مكافحة الهدر والفساد وصيانة الأمن القومي معطلة؛ حيث قطاع الاتصالات يتعرض لاختراقات خطيرة نتيجة الارتجال في اتخاذ القرارات، وقطاع الجمارك لم يستطع لحد الآن السيطرة على عمليات التهريب الضخمة التي تتولاها مافيا الفساد المتجذر، والأملك البحرية تستغل خارج القانون وتخسر الدولة مئات ملايين الدولارات، والتعيينات القضائية تنتهك استقلالية القضاء.

وفي قانون الانتخابات لم تراعى عدالة التمثيل والباب مفتوح أمام التدخلات الخارجية، فيما يقوم على رأس السياسة الخارجية وزير يعطي الحق لـ "إسرائيل" لكي تمارس اعتداءاتها على السيادة اللبنانية، في تنافر مفضوح مع إعلان الحكومة سياسة "تحديد لبنان عن صراعات المحاور"، فضلًا عن إعلانه العداء الصريح لشريحة واسعة من الشعب اللبناني تؤمن بخط المقاومة. والحاصل أن ربط لبنان بالمحور المناهض للمقاومة وإعلان العداء لإيران وتقديم التنازلات لـ "إسرائيل" والخروج حتى عن السياسة الرسمية السابقة بحياد لبنان عن المحاور، لم تفض إلى بروز رؤية وخارطة طريق لإخراج لبنان من أزماته ومعالجة الاختلالات البنوية التي تمكن من الاستفادة من مقدرات البلاد بعيدًا عن المحاصصة والفساد، أو رهن البلاد للتبعية الخارجية بصورها المتعددة الاقتصادية والسياسية، أو الاستفادة من عروض المساعدة الخارجية من الدول التي تبدي رغبتها في مساعدة لبنان دون أثمان سياسية مقابلة. وما يتم اتهام المقاومة به نتيجة فائض القوة لديها لا يعد كونه اتهامًا سياسيًا من خصومها الذين اعتادوا على سوق الاتهامات بحقها بغرض الانتفاع الشخصي سياسيًا وماليًا والاستتباع لمحور أمريكا - السعودية المعادي للمقاومة.

خاتمة

تؤكد التزامات الحكومة الحالية بشأن حصرية السلاح ونزع سلاح المقاومة انحيازها للجانب الأمريكي، بحجة أن دورها انتهى، وجاء دور الدولة السيادي لفك عزلة لبنان وتفعيل الدبلوماسية لاجبار "إسرائيل" على الانسحاب من الجنوب ووقف انتهاكها للسيادة وتسليم الأسرى اللبنانيين. من جهتها، تستمر الوصاية الخارجية على لبنان بفرض

املاءاتها السياسية على النظام اللبناني لتطال كافة أوجه النشاط السياسي، بهدف إضعاف المقاومة وتوجيه السياسات اللبنانية نحو التحالف الغربي والعربي، فيما يستمر الحصار الاقتصادي والمالي المضروب على لبنان، ويمنع على مسؤوليه والطبقة السياسية الفاعلة فيه الاستجابة لأي مبادرات سياسية واقتصادية تقدمها كثير من الدول مثل الصين وروسيا وإيران والجزائر والعراق وغيرها من الدول العربية والأجنبية، والتي عرضت وتعرض تقديم المساعدة في مجالات الكهرباء وقطاع النفط والغاز وتسليح الجيش وبناء البنى التحتية والتعاون في القطاعات الزراعية والصناعية وغيرها.

ولهذه التبعية للوصاية الخارجية وقيادة الداخل باتجاه خرق الميثاقية في ممارسة السلطة وتهديد السلم الأهلي عبر محاولة المس بالمقاومة وطرح إلغاء وجودها أخطار جمة على الكيان اللبناني، لا أقلها تفتيت البلد وتقسيمه وفق الرغبات الصهيونية، أو ربما تمكين القوى اليمينية من تنفيذ مطلبها بالاستقلال بجزء من "الوطن اللبناني" بتشجيع من "إسرائيل"، أو إقامة مستوطنات صهيونية في الجنوب، أو اقتطاع أراضٍ عند الحدود اللبنانية الفلسطينية لإنشاء منطقة اقتصادية، وغير ذلك من السيناريوهات التي تقوم على مبدأ خلط الأوراق وإعادة ترتيبها لتوافق السياسة الحمائية لـ "إسرائيل"، وتصعب عودة أي تيارات مقاومة وطنية، عربية أو إسلامية، تحاذي "إسرائيل" جغرافياً.

أيضاً لا بدّ من القول أنّ وجود المقاومة في لبنان لها أثمان تتحملها الدولة والشعب مجتمعين، لكنه ثمن ضروري يُدفع للحفاظ على الأمن القومي الوطني ولأنه رافعة للاقتصاد والسيادة اللبنانية، خاصة ما إذا كان للدولة مقدرات يطمح بها العدو الإسرائيلي أو يراد التحكم بوجهتها الاستثمارية. وفي الدائرة الأوسع أيضاً، فإنّ من مصلحة الدول العربية والإسلامية بقاء المقاومة لأنه ليس من مصلحة هذه الدول أن تصبح لـ "إسرائيل" - على فرض إنهاء المقاومة - سيادة المنطقة وكلمة الفصل فيها، وهي الدولة الغربية عن نسيج المنطقة في اللغة والدين والجغرافيا، وهي عوامل ثلاثة فيما لو اتحدت اقتصادياً وسياسياً لأمنت الاكتفاء الذاتي من الثروة الحيوانية والزراعية، وَلَنَعِمَت شعوبها على تنوع قومياتها وعرقياتها بالأمن والازدهار، و "إسرائيل" تعي هذه الحقيقة وتعمل على تقسيم المنطقة أقلياً ودينيّاً وجغرافياً (كرد، دروز، تقسيم الدول القومية...)، ولبنان ليس بعيداً أو استثناءً من هذا الخطر، والمقاومة هي العائق الموضوعي أمام مشروع "إسرائيل" التفتيتي والتقسيمي.

ملحق: جدول تمّ توليده بواسطة الذكاء الصناعي

جدول عناوين الخطاب السياسي والاقتصادي والإعلامي - حول المقاومة في لبنان			
الرقم	الخطاب المعلن (مطلب إنهاء المقاومة)	الخطاب المقابل/النتيجة	وجه التناقض/المجادلة
1	المقاومة لم تعد قادرة على حماية لبنان	الأعداء يطالبون بإلحاح بإنهائها لأنها تشكل تهديداً	إذا كانت غير قادرة، فلماذا يُنظر إليها كخطر استراتيجي؟
2	سلاح المقاومة عبء أمني على لبنان	وجود السلاح يُعتبر سبباً رئيسياً للردع في حسابات العدو	العدو يعترف ضمناً بفاعلية ما يُنكر داخلياً
3	المقاومة انتهت دورها بعد التحرير	استمرار التهديدات والحروب المشروطة بوجود المقاومة	انتهاء الدور لا ينسجم مع استمرار الاستهداف

4	المقاومة تجرّ لبنان إلى الحرب	العدو يربط وقف الاعتداءات بتفكيك المقاومة	الحرب مشروطة بوجودها، لا بسبب قرارها
5	المقاومة باتت عبئاً اقتصادياً	العدو يربط الاستقرار الاقتصادي بنزع سلاحها	إذا كان السلاح بلا قيمة، فلماذا يُجعل شرطاً للازدهار؟
6	لا يمكن بناء اقتصاد مع وجود المقاومة	الاقتصاد مُعطل أصلاً بفعل النظام الريعي والفساد	تحميل المقاومة مسؤولية أزمة سبقتها بعقود
7	الاستثمارات تهرب بسبب المقاومة	الاستثمارات مشروطة سياسياً بالاصطفاف مع الغرب	المشكلة سياسية-سيادية لا أمنية فقط
8	المقاومة تعزل لبنان دولياً	لبنان كان معزولاً اقتصادياً رغم فترات ضعف المقاومة	العزلة ليست مرتبطة حصرياً بقوة المقاومة
9	نريد دولة قوية وجيشاً قوياً	رفض أي معادلة ردع لا ترضي الخارج	قوة الدولة تُقبل فقط إذا كانت بلا سيادة فعلية
10	السلاح خارج الدولة يدمر الاقتصاد	الخارج يستخدم الاقتصاد للضغط من أجل نزع السلاح	الاقتصاد أداة ابتزاز سياسي لا ضحية سلاح فقط
11	المقاومة تمنع المساعدات الدولية	المساعدات مشروطة بتنازلات سيادية	المساعدة تتحول إلى أداة إخضاع
12	لا حاجة للمقاومة بوجود القرارات الدولية	القرارات الدولية لم تمنع الاعتداءات	الاعتماد النظري لا يقابله ضمان عملي
13	المقاومة تخدم أجندات خارجية	خصومها يطالبون بتسليم لبنان لأجندات خارجية أخرى	الاعتراض ليس على التبعية بل على وجهتها
14	إنهاء المقاومة شرط الإنقاذ	لا يوجد أي ضمان اقتصادي بعد إنهائها	وعد بلا التزام أو ضمان
15	السلاح يهدد السلم الأهلي	التحريض المستمر ضد المقاومة يهدد السلم الأهلي	الخطر يُصنع خطايا لا ميدانياً

1- الخطاب المناهض للمقاومة يناقض نفسه عندما ينفي فاعليتها ويعاملها في الوقت نفسه كخطر مركزي

2- الاقتصاد يُستخدم كسلاح سياسي: يُربط بالسيادة لا بالإصلاح.

3- العدو يمنح المقاومة شهادة فاعلية عبر جعل إنهائها شرطاً للأمن والاستقرار.

التناقض الجوهرية: المشكلة ليست في وجود المقاومة بل في وظيفتها الردعية